الحمد لله الذى وضع لكل شئ ميزانا قويما واوضح به الكامل عن الناقص قسطاسا مستقيما وشرف الانسان افاضة انوار تجلياته الجلية عرفانا وافادة اسرار البطون وحقايق الظواهر شهودا وتبيانا بالهامهم جلايا الامور ليطلعوابها على الخبايا وارشادهم ببصائرهم الى الحق ليشاهدوه فى المرايا وميزه بتعليم البيان بانطاق مافى كنوز الضمائر وتمكينه من الغوص فى بحار الانظار الى كل لؤلؤ غائر واوجب على راكب سفن الاستدلال ان يرسوها على معدن معرفة الجلال وان يقوموا فى توحيد ذاته وصفاته بنفى المثال وفى التنزيه عما يشين قدس ذاته باثبات كل كمال والصلوة والسلام على من قام باقسطالموازين وبالتى هى احسن جادل المجادلين والى طريق السواء هدى مانطق فيما جاءبه عن الهوى ان هو الا وحى يوحى علمه شديد القوى وجبل على تهذيب مكارم الاخلاق وخلق باخلاق الخلاق وعلى آله واصحابه الذين دلوا على دفائن العلوم والحكم وسلواسيوف العدل على من ظلم وبعد فيقول الفقير الى الله الغنى اسمعيل ابن الشيخ مصطفى بن الشيخ محمود الكلنبوى سترهم العفو بعفوه الجلى وجعلهم تحت لواء حبيبه الصفى لما وجب معرفة الحق فى كل اوان لاجل استكشاف كنوزها خلق الثقلان كانت انسنى مأرب اولى النهى بحيث تطلب الى الصين بل الى سدرة المنتهى ولكن غلب على شوارعها قواطع الامانى من البرايا واستولى على مناهجها روادع قضبان المنايا حتى سالت اباطحها باعناق المطايا ولايطلع الا البطل المحامى وطلاع الثنايا ومنسلحا بعقد منطقة المنطق الذى هوخادم العلوم بل نطاق كل منتشت على العموم

فلذا صنف المص كتابا مهذبا فى فن المنطق والكلام وجعل المنطق مقدمة للكلام اصل المرام ودون اليه المحقق الدوانى اجلة الايادى والنعم وما حرره من قصب السبق مالايسعه الرقم فكان شرحا متيناجل قدره بين الاعلام حاويا على نفائس الابحاث كاشفا عن غياهب الاوهام لكن غموض ابحاثه جعله رفيع الشان بحيث لاينا له كل محاول الابيان البيان فلحل معاقده وفتح مغالقه نصره ابوالفتح من بين الابطال هو ركاب لصعاب الوقايع ذوات الاهوال وبالغ فى فتح مغلقات الابواب كم جرح جنود الوهم وعدل جيوش الالباب وكثر فى معاركة تلاقى اراء الفرسان واثار عليهم جياد هم عثير الميدان فاغبر بحيث يقال كان لون ارضه سماؤه واظلم حتى لايتجلى لاولى الابصار ارجاؤه وكم من ناصرى الحق عثر والماغطى عنهم مزالق اقدامهم وغلبوا لما احتجب عنهم اعوانهم وانصارهم فلنصرة الحق والسداد واختلسنا فرصة من بين النداد ومن الله العون والامداد واليه المرجع والمعاد قال الشارح التحرير عامله الله بلطفه الخطير تهذيب المنطق والكلام توشيحه بذكر المفضل المنعام التهذيب التنقيح بحذف الزوائد والمنطق والكلام مترادفان هوما يتكلم به اوالمنطق مصدر ميمى بمعنى النطق على ما فى القاموس فيحتمل ان يكون عطف الكلام على المنطق من عطف الحاصل بالمصدر على المصدر اوعطف الكلام النفسى على الكلام اللفظى اوبالعكس بناء على ان الذكر بالكسر اعم من الذكر القلبى بالضم وح افراد الضمير فى توشيحه لان توشيح احدهما توشيح الاخر ويحتمل ان يكون عطف تفسير على ان يكونا باحد هذه المعانى ويؤيده افراد الضمير وفائدة العطف على كل تقدير تكميل الايهام المطلوب ههنا لان الرسالة فى علمى المنطق والكلام فالمعنى المتبادر القريب هو العلمان المذكوران لكن اريد بهما المعنى البعيد اللغوى رعاية للتورية والايهام المذكور فى علم البديع ولاجل هذا الايهام عبر عن التخليص عن كل عيب بلفظ التهذيب الذى هو اسم الرسالة تعبيرا مجازيا من ذكر الخاص وارادة العام لان توشيحه بذكر المفضل المنعام كناية عن تصديره بالحمدلة وهو يخلصه عن جميع المعايب سواء كانت من جهة اشتماله على الحشويات اوعلى الاخلال كما دل عليه حديث الابتداء بالحمد ويمكن ان يراد بهما العلمان المذكوران لكن يأباه امران احدهما افراد الضمير لان توشيح احد العلمين ليس توشيح الاخر ولامستلزما له الا ان يكون الافراد اشارة الى كفاية الحمد الواحد بمجموعهما من حيث المجموع فيما اذا جمعا فى كتاب واحد كما فعله المص واما جعل الافراد باعتبار التأويل بكل واحد فمع انه بعيد يحتاج الى جعل تصدير المجموع تصدير الكل منهما وهو بعيد وثانيهما ان الالفاظ الواقعة فى الخطب يليق ان تحمل على معانيها اللغوية مهما امكن لان الخطب منسوجة على البلاغة المعتبرة فى كلام البلغاء من العرب واللايق المعانى اللغويه ثم اضافة التوشيح والتهذيب ان جعلنا من اضافة الصفة الى الموصوف اى الكلام المهذب ههنا هو الكلام الموشح بالحمد فلا كلام فى صحة الحمل وان جعلنا من اضافة المصدر المعلوم اوالمجهول الى مفعوله

اوالى نائب فاعله فلايصح الحمل اذالتوشيح زيادة شئ لاحذف الزوائد ولاالتخليص عن المعائب الاان يكون الحمل المذكور محمولا على ادعاء العينية للمبالغة من حيث ان توشيحه بالحمد يخلصه عن البتر والنقصان كما نطق به حديث الابتداء بالحمد اومن حيث انه لكونه شكرا له تعالى فى مقابلة افضاله يكون سببا لازدياد النعم التى من جملتها كون كتابه مهذبا مخلصا من المعائب كما نطق به القرأن وعلى التقديرين يكون الحمل من حمل السبب على المسبب تنبها على قوته فى السببية هذا والتوشيح تعليق الوشاح بين عاتق المرأة وكشحها والوشاح اديم مرصع بالجواهر ففى الكلام استعارتان مكنيتان احدهما تشبيه الكلام بالمرأة الحسناء فى ميل النفوس اليها لما فيهما من دقايق الحسن والاخرى تشبيه ذكر المفضل بالوشاح فى تكميل الحسن به واثبات التوشيح قرينة لهما استعارة تخييلية ولا بأس فى ان يكون شئ واحد قرينة لاستعارتين المكنيتين معا وان لم يصرح فى كتب القوم اوفى الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه حال من يصدر كلامه بالحمد بحال من تزين امرأته بالوشاح وكانه قال تهذيب المنطق والكلام توشيح الحسناء بالوشاح الاانه حذف من جانب المشبه به لفظاء المرأة والوشاح واقتصر على التوشيح كما ذكره الشريف فى قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم فى بحث الاستعارة من حاشية المطول ثم المفضل المنعام كناية عن الله تعالى ولم يذكر اسم الجلال للتعيين لانهما صيغتان موضوعتان للمبالغة فهما بمعنى كثير الفضل والانعام وذكره كناية عن الحمد له تعالى وتوشيحه به عبارة عن التصدير به لان الوشاح لما كان زينة الصدر دل التوشيح على ذكره فى صدر الكلام واوله ففيه تلميح الى حديث الابتداء بالحمد ثم ان مراده مادل عليه الحديث من ان التهذيب والتخليص عن المعائب لا يكون الا بالتوشيح المذكور كما هو المستفاد من اضافة المصدر لانها تفيد العموم فيما تجرد عن قرائن التخصيص فتفيد فى هذا المقام الخطابى ان كل ماهو تهذيب الكلام فهو يحصل بالتوشيح المذكور فلو كان هناك تهذيب بغير التوشيح لبطل تلك الكلية فالحصر لازم لصدقها فان قلت تعليق الذكر بالمفضل يدل على علية مأخذ الاشتقاق الذى هو الافضال فيفيد الكلية ان كل تهذيب بتصدير الحمد المعلل بالافضال والانعام مع ان بعض التهذيب بتصدير الحمد الغير المعلل بذلك بناء على ان الحمد الذى امرنا بتصديره اعم من ان يكون فى مقابلة الانعام اولا كما يأتى قلت هذا اشارة الى انه لايمكن وقوع حمد من العباد الا فى مقابلة فضاله تعالى عليهم اومأخذ الاشتقاق نجعله علة للحكم بالتوشيح لا للذكر الذى هو الحمد بقى كلام هو ان الشارح اخبر بوجوب التوشيح فى التهذيب ولم يعمل بما قاله الا ان يقال اخباره متضمن لوصفه تعالى على جهة التعظيم بان الحمد له تعالى مما يتوقف عليه كل تهذيب وذلك الوصف هو عين الحمد اونقول ذلك الكلام وان كان خبرا فى الاصل الا انه استعمل ههنا فى انشاء الحمد الذى هو لازمه لما عرفت من حديث تضمنه الوصف بالجميل ليخرج عن عهدة قوله تعالى لم تقولون مالا تفعلون على ان اطلاق المفضل المنعام عليه تعالى وصف بكثرة الافضال والانعام

على سبيل التعظيم وقد وقع فى اول كلام من الكتاب وترشيحه بالصلوة والسلام الظ انه بالرفع عطف على التوشيح والضمير للمنطق اوالكلام اوالذكر المفضل وان اتباع التصلية والتسليم مما يزين الحمد اوالتوشيح لان ذلك الاتباع كما يزين نفس الحمد يزين التصدير به اوالتهذيب ان حمل الترشيح على معناه الحقيقى الذى هوالتربية والتقوية كما فى الصحاح لان ذلك الاتباع يقوى التهذيب الحاصل بمجرد الحمد وام التفكيك سهل لكن تخلو عنه الاحتمال الاول وهو حافظ للتشبيه الاول فانه متضمن لتشبيه التصلية والتسليم بجوهرين اخرين يزين بهما الحسناء بعد تزيينهما بوشاح الحمد ويتجه على الكل ان عطف الترشيح ان لوحظ بعد ربط التوشيح وحمله على التهذيب افاد استقلال التصلية والتسليم فى التهذيب كالتحميد وليس كذلك وان لوحظ قبله افاد عدم استقلال شئ من المحامد بناء على الحصر المستفاد من اضافة المصدر وليس كذلك اذ تصدير الكتاب بالبسملة والحمدلة كاف فى خلوصه عن البتر والنقصان ولذا اورد حديثا الابتداء بهما ولم يرد شئ فى وجوب التصدير بالصلوة والسلام وكذا الكلام اذا عطف الترشيح بالجر على ذكر المفضل اللهم الا ان يراد التهذيب الاكمل الحاصل بمجموع الامور الثلثة عنى التحميد والتصلية والتسليم او يحمل الكلام على الادعاء ولك ان تقول الترشيح بالرفع مبتداء وبالصلوة خبره والجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاولى فلا يتجه ذلك لكنه بعيد جدا ثم ان الصلوة والسلام بمعنى التصلية والتسليم كما اشرنا لا بمعنى الرحمة والسلامة اذ لا معنى لترشيح الكلام بهما بان يجعل جزأ من الكتاب لانهما ليسا من مقولة الالفاظ اوالنقوش اوالمسائل لهذا الكتاب ولما كان الترشيح فى الاصل بمعنى التقوية دل على معنى ذكرهما بعد الحمد اذ التقوية مسبوقة بما يقوى ويتوجه على الشارح ههنا ايضا مثل ماسبق من ان هذا الكلام ليس تصلية وتسليما على صفوة الانام سواء حمل على الاخبار اوعلى الانشاء اما على الاول فظواما على الثانى فلانه انشاء تعظيم للنبى عليه السلام بان التصلية والتسليم عليه عليها السلام مما يزين الكلام ويهذبه لا انشاء طلب الرحمة والسلامة بل هوعلى كلا التقديرين متضمن لوصفه عليه السلام بالجميل على جهة التعظيم فيكون حمدا له ويدفع ذلك بمثل ماسبق ايضا قوله على صفوة الانام اى على الصافى والخالص عن المعائيب من جنس الخلق فالاضافة بيانية لان بعض الخالص ليس بمخلوق كذات الله تعالى وصفاته وبعض المخلوق ليس بخالص وهو ظ وقد اجتمعا فى النبى عم فبينهما عموم من وجه قوله وعلى اله وصحبه الغر الكرام يحتمل ان يكون مصدرا بمعنى ضد الذل وصفوابه مبالغة والمرام الاعزة ويحتمل ان يكون جمع الاغر الذى هو فى الاصل الفرس الذى فى جبهته غرة وهى بالضم بياض فى جبهة الفرس ثم استعير لكل واضح معروف على سبيل الاستعارة الاصلية والتبعية اذ قد شبه شرفهم الممتاز بعزة النجايب فى الوضوح والامتياز وفى استلزامه النجابة واحراز قصب السبق فى مضمار العلوم والاعمال والاخلاق والكرام جمع كريم اما من الكرم

لانهم منعمون علينا بعلم الشريعة واما من الكرامة عندالله تعالى والظ انهما صفتان لمجموع الال والاصحاب ثم لانخفى مافى هذه الفقرات من المحسنات كبراعة الاستهلال فى التهذيب والمنطق والكلام والجناس بين التوشيح والترشيح والموازنة مع ماشرنا من الايهام قوله فهذه عجالة نافعة اقول العجالة بضم العين المهملة ماتعجله من طعام اوغيره لكن الاليق بعطف الغلالة عليها تخصيصها بالطعام ومعنى تنكيرها وتنكيرما بتلوها انهاتأليف غريب غيرما يتعارفه الناس كماذكروا فى قوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة على مايشهد به سياق كلامه واماتوصيفها بالنفع فلدفع ماا وهمه عنوان العجلة عن عدم الوفاء فمراده بالنفع هو الوفاء الذى هوالنفع الكامل قوله وغلالة رابعة الغلالة بضم الغين المعجمة الماء القليل الذى يظهر على وجه الارض تاره ويخفى تحتها تارة اخرى كذاقيل لكن لم نجده فى كتب اللغة الاالغليل على وزن الطلب ولعله وجدوا الاولى انها بضم العين المهملة وهى ماحلب من اللبن بعد الضيقة الاولى فان الناقة وامثالها تحلب اولا ثم يرسل اليها رضيعها ليجتمع اللبن فى ثديها ثم تحلب حلبة ثانية ويفعل ذلك مرارا فالمجتمع فى ثديها بين الحلبتين الاولين هوالضيقة الاولى واللبن الحاصل فى الحلبة الثانية هوالعلالة ففيه تشبيه نفسه بالناقة الحلوبة والطالب برضيعها والعلم باللبن وهذا الكتاب باللبن القليل الحاصل فى الحلبة الثانية لانه اقل مما فى الضيقة الاولى وفيه اشارة الى انه كان بالتماس الطلبة والحاحهم والرابعة اما من الروع بمعنى الاعجاب اومن الريع بمعنى النمأ والزيادة او بمعنى تبريد حرارة العطش تروى غليل طالبى صناعة الميزان الرى هوالفنأ الحاصل للعطشان عقيب شرب الماء وبناء الافعال للتعدية فالارواء بمعنى الاغناء عن شرب الماء والغليل فعيل من اغلة بضم الغين المعجمة العطش اوشدته والصناعة الملكة الحاصلة للنفس من المزاولة والتدرب فان حملت علاملكة العمل فاضافتها الى الميزان الذى هو علم المنطق اوملكته اومسائله من اضافة المسبب الى السبب وكذا اذا حملت هى على ملكة العلم والميزان على ادراكات المنطق اومسائله وان حملت على ماحمل عليه الميزان فالاضافة من قبيل شجر الاراك والجملة صفة الغلالة اواستينافية مسوقة لتعليل الحكم بالعلالة الرابعة وتشفى عليل السائقين الى مساق البرهان من الشفاء يقال شفاءالله تعالى من مرضه لامن الاشفاء المتعدى بكلمة على لانه بمعنى القرب يقال اشفى على الموت اى قرب منه ولامن المتعدى بدونها لانه جعل الشئ شفاء يقال اشفاالله تعالى علا اى جعله شفاءله والعليل من العلة بمعنى المرض والسائقين يحتمل ان يكون من السوق كما فى عامة النسخ فح لابد من التوجيه اما بحذف المفعول اى السائقين انفسهم ومطاياهم الى مساق البرهان وميدانه اوالسائقين الطلبة الى مساق البرهان اوالبرهان الى مساقه واما باسناد مابنى للفاعل الى المفعول به كعيشة راضية اى الذى ساقهم الحاجة اوخفأ لمطا اوسائق اخر الى مساق البرهان واما بان يحمل على معنى السالكين لان السوق

(يستلزم)

يستلزم سلوك السائق ويحتمل ان يكون من السبق اى الذين سبقوا الى مساق البرهان
فيستغنى عن التكلف ولعل المراد من عليل الطالبين مستعدهم لفهم مافى كتابه
وهو الطالب الذكى الذى لا يقنعه شئ قليل ولذا خص الارواء بالقليل ومن عليل السائقين
الذين هم المستدلون على المطالب اليقينية من اتصف بعلم غير مطابق ولاجل ان جهله
جهل مركب وجهل الطالب بسيط شبه جهله بالعلة والمرض وجهل الطالب بالعطش
الذى هو دون المرض فى المنع عن الوصول الى المطالب الاهم قوله لم التفت الى ماشتهر
اى من حيث هو اشتهر بل اتبعت الحق اينما كان فالحق احق بالاتباع اى لان الحق اليق
بان يتبع به مما اشتهر فالفاء للتعليل وكذا فيما بعد وجملة لم التفت استيناف سوق لبيان
علة الارواء والشفاء وعلة كونها عجالة غريبة نافعة وغلالة غريبة رايعة وحدها او موصوفة
بالارواء والشفاء فان قلت اما ان يعم ماشتهر من الحق كما هو الواقع او يخصص بالباطل
بقرينة مقابلته للحق فعلى الاول يلزم تفضيل الحق على نفسه فى لياقة الاتباع به وهو بط
وعلى الثانى يلزم مشاركة الباطل مع الحق فى تلك اللياقة بناء على ان صيغة افعل التفضيل
دالة بالوضع على اشتراك المفضل والمفضل عليه فى اصل الفعل مع انه لا لياقة فى الباطل
قلت نختار الاول ونمنع لزوم التفضيل على نفسه اما بناء على ان المراد من الحق والمشهور
جنسهما ولا يلزم من تفضيل الجنس على الجنس تفضيل كل فرد من الاول على كل فرد
من الثانى كما فى قولهم الرجل خير من المرأة مع ان من النساء من هى خير من كثير
من الرجال كازواج النبى عم واما بناء على ان قيد الحيثية معتبرة فى كل ماشتهر كما اشرنا
فالمعنى لم التفت الى ماشتهر لاجل اشتهاره اذ الحق احق بالاتباع به من المشهور من حيث
هو مشهور ومن البين ان اتباع الحق المشهور لاجل كونه حقا اليق من اتباعه لاجل كونه
مشهورا بين القوم او نختار الثانى ونمنع لزوم المشاركة بناء على جواز ان يستعمل افعل
التفضيل ههنا فى التباعد بينهما فى اصل الفعل بمعنى ان الحق ابعد من المشهور الباطل
فى وصف لياقة الاتباع لان فى الحق لياقة بالغة ولا لياقة فى الباطل فبين المرتبتين بعد بعيد
كما قالوا مثل فى الله اكبر وامثاله ولم اجد على ماذكر فى كتب القوم عطف على لم التفت
الى ماشتهر والجمود كدخول انعقاد المايع بسبب البرد وهو ضد الذوب ويقال جمد الماء
اى اقام كذا فى المختار فان كان بمعنى لم اقم عليه فيمكن ان يكون كناية عن عدم الاتيان
وعدم الملاحظة والالتفات اليه اصلا وان يكون كناية عن عدم الوقوف عليه بعد الاتيان
اليه فالمعنى ح لم اقف عليه بل جاوزته الى ان اجد الحق ان كان ماذكر باطلا وان كان بمعنى
لم اكن جامدا عليه فيحمل على الثانى فقد صح فى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه
نفسه بالماء الجارى الكثير الذى لا يتأثر ولا يتجمد بادنى برودة فى المقام وشبه
صعوبة المقام بالبرودة فى منع الجواز والقرينة عليهما اثبات الجمود وفيه تعريض للذين
قلدوا اعناقهم ربقة التقليد حيث شبههم بالماء القليل المتأثر بادنى برودة فيتجمد ويمكن

ان يحمل ما ذكر على ماذكر انفا من الحق اى لم اقف على الحق الذى هو اصل الحكم بل ضممت اليه فوائد اخرى فلمسلك النظر اتساع اى اذا المسلك جنس النظر اتساع فلاينبغى الجمود على ماذكر او المسلك النظرى اتساع اذ قد وسعه الله تعالى بمحض لطفه فاتسع بحيث كان ساحته اوسع من ساحة انظار القوم وافكارهم بل مخضت النصح النصيح اضراب عن عدم الالتفات والجمود والاول ان يكون بطريق الترقى اذ الاضراب بدون الترقى ملحوظ قبل التعليلين كما اشرناه والتمخيض كالامحاض جعل الشئ محضا خالصا يقال امحضه الحب ومحضه اى اخلصه والمعنى جعلت النصح النصيح محضا خالصا بحيث لايشوبه غيره سواء لم يكن ذلك الغير نصحا اصلا او كان نصحا غير نصيح لقصد المبالغة وتلخيص امراده اخذت ماهو كثير النفع واعرضت عما هو قليل النفع ومالاينفع يعتد به له لان توصيف النصح بالنصيح لقصد المبالغة فيدل على النصح الابلغ اما على طريق الاسناد المجازى كما فى قولهم جد جده واما على طريق التجريد البديعى لانه لكماله ينتزع منه نصح اخر فنصح احدهما للاخر وهو الظ فى قولهم ظل ظليل واحرى للاحر ومخضت عن زبد الحق الصريح المخض بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة كالفلس تحريك اللبن فى الممخضة ليأخذ زبده والممخض بالكسر الة المخض والمخيض والممخوض اللبن الذى اخذ زبده وتعديته بعن لضمن معنى الاخذ فحاصل كلامه حركت زبد الحق الصريح فى الممخضة اخذا عنه الزبد ولك ان تحمل المخض على لازمه الذى هو اخذ الزبد عن زبد الحق الصريح وعلى كل تقدير ففى الكلام دلالة على ان ما كتبه من الحق منقح بمرتبتين والتكرار كناية عن المبالغة فى التنقيح بطرح ماهو قليل النفع كالمخيض لاالحصر فى الاثنين كما ذكر وافى قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين الاية فقد بان ان قوله ومخضت من الثلاثى اذ يقال مخض اللبن من باب قطع كما فى المختار وغيره وماقيل هو من التمخيض وبناء التفعيل للازالة كما فى قولهم قشرته اى ازلت قشره والمعنى ههنا ازلت المخيض عن زبد الحق الصريح فنعم التوجيه لوساعده اللغة لان مجئ التفعيل للازالة ونحوها سماعى لايقاس عليه ولذا ينسب المولدون فى قياسهم فى امثاله الى الخطأ ولم نجد التفعيل من هذه المادة للازالة فى كتب اللغة وانما هو بمعنى الطلق وهو وجع بطن المرأة قبل الولادة يقال محضت المرأة تمحيضا اى اخذها الطلق كذا فى القاموس وغيره على انها انما تجئ لازالة اصله وليس المتمحض مأخوذا من المخيض بل من المحض والزبد كالطلب ما يقذفه الماء والبعير والفضة وغيرها فزبد اللبن ما يجتمع عليه قبل الطبخ وهو بعد الطبخ يصير زبدا كشعل وهو جنس يقع على القليل والكثير ويفرق واحده عن كثيره بالتاء فيقال زبدة كتمر وتمرة وهو جار ههنا ايضا واضافته الى الحق على التقديرين اما لامية لكونه مستعارا عن خلاصة الحق او بيانية على ان يكون من اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء اى عن الحق الذى هو كالزبد وصراحة الحق كناية عن ظهوره

عنده اوعند اولى الباب بحيث لايشتبه فى كونه حقا وفى هذه الفقرة استعارة تمثيلية حيث شبه حال نفسه فى التنقيح بحال من يمحض اللبن لاضيافه (مع انى املیتها بالاستعجال) كلمة مع ظرف لغو للافعال السابقة على سبيل التنازع اومستقر حال من فاعلها والاملاء الكتابة واصله الاملال والضمير للعجالة اما من غير تأويل ان كانت عبارة عن النقوش اوبتأويل بمثل الاستخدام اوحذف المضاف اى املیت دواتها ان كانت عبارة عن الالفاظ والمسائل لايقال هذا تكرار لما افاده العجالة لانا نقول الظ فيما سبق تشبيه كتابه بالعجالة فى القلة لافى العجلة ولوسلم فههنا زيادة معنى هو ان تلك العجلة كانت يطلب الزكى ولوسلم فانما يتوجه ذلك لو كان المراد التقييد بمطلق الاستعجال لااذا كان التقييد بالاستعجال الواقع على طريق الارتجال هوابتداء الشئ من غير تهيئة قبله ولعل مراده كتبتها بلاتسويد وقد يجئ الارتجال بمعنى التكلم من غير تأمل ومنه الاعلام المرتجلة الموضوعة لمعانيها العلمية بدون رعايته مناسبة بينها وبين معانيها الاصلية ولعل فائدة التقييد بالاستعجال هى الاعتذار عما يجرى وقوعه من الخطأ والخلل اذ الانسان تسمى النسيان فى كل حال لاسيما وان الاستعجال (حال اشتغال بعض من له توقد فى الذكاء واشتعال) الاول من الشغل بالغين المعجمة والثانى من شعلة النار بالعين المهملة والتوقد التهاب النار والذكاء بالذال المعجمة حدة العقل وهو اما عطف على الذكاء اوعلى التوقيد وعلى التقديرين فيه مبالغة فى ذكائه حيث جعل له توقدا فى الذكاء لافى العقل لكن على الثانى يلزم اختلاف الاسجاع فى حركة الروى الاان يكون موقوفة على السكون ولعل فائدة هذا التقييد بيان ماعلق عليه العجالة من قسم المنطق من التهذيب على وجه يتضمن الاشارة الى سبب الاستعجال اوالى سبب كمال الاهتمام (بمنطق التهذيب الذى هو العلم فى رشاقة الترتيب) متعلق باشتغال الذكى اى بقسم المنطق من قسمى رسالة التهذيب وفى اطلاق المنطق عليه ادعاء انه حاو بجميع مسائله كانه عينه وقوله الذى هو العلم صفة التهذيب لا المنطق والعلم بفتح اللام والعين الجبل ورشاقة القد حسنه ولطفه اى هو كالجبل العالى فى لطافة الترتيب وحسنه يعنى كما ان للجبل حسنا ولطافة فى ترتيب حدائقه واشجاره التى بعضها فوق بعض بحيث يورث فرحا وانبساطا فى قلوب الناظرين كذلك للتهذيب حسن ولطافة فى ترتيب ابوابه ومسائله بتلك الحيثية وفيه تشبيه ابوابه بالحدائق ومسائله الاشجار هذا ولايخفى ان ليس التشبيه ههنا فى مجرد حسن الترتيب بل فيه وفى هداية الضالين عن الطريق وفى متانة مسائله كالاشجار بحيث لاتنقلع بادنى تأثير الا انه اقتصر عليه رعاية للسجع (فليستفد بها كل ذكى زكى) الفاء للسببية او فصيحة اى اذا كانت العجالة موصوفة بهذه الصفات الجليلة فليستفد وهو فى اكثر النسخ من الاستفادة وهى اكتساب فائدة من مال او علم وفى بعض الاخر من السعادة ضد الشقاوة وهى تستعمل لازما ومتعديا فان كان من الاستفادة اومن السعادة من الثلاثى اللازم فهو امر معروف

وان كان من الثلاثي المتعدي اومن الافعال فهو امر مجهول وعلى كل تقدير هو مسند الى كل ذكي زكي الاول من الذكاء بالذال المعجمة هو الفطنة وحدة العقل كما مر والثاني من الزكوة بالزاء المعجمة بمعنى الطهارة اي كل فطن طاهر عن حيث الغواية والضلالة وقد ترك الثاني في بعض النسخ (وليضن بها كل غبي وغوي) ضن بالشيء ضنا بالكسر بخل به ولم يعطه ولا يتعدى الى المفعول به بنفسه بل بواسطة على فان كان معروفا فالمعنى وليبخل بها كل غبي على نفسه اي باشتغالها المقدور له لئلا يلزم التكليف بالمحال اذ البخل بعد النيل وان كان مجهولا فالمعنى وليجعل كل غبي مضنونا عليه بها فاسناده الى كل غبي بالحذف والايصال كقولهم مال مشترك فيه والاولى ما في النسخة الاخرى التي صدر فيها كل غبي بكلمة على والامر ح اما معروف مسند الى ضمير الزكي او مجهول مسند الى الجار والمجرور اعني قوله بها وكل من الامرين في الفقرتين للوجوب و يستفاد الندب والاباحة في حق المتوسطين بين الزكاء والغباوة على مراتبهم لكونهم قابلين للاستفادة بها في الجملة او يستفاد الوجوب في حقهم بالطريق الاولى لان مدار الوجوب القدرة والمراد من الغوي الضال فكره لاعوجاج في ذهنه غير قابل للتقويم لئلا يلزم البخل عن القابل المستعد او التابع للقوى الشهوانية وان كان زكيا فان قلت لا يجوز البخل بالمال والعلم فكيف اوجبه على العلماء او على الزكي قلت مراده في الحقيقة منعهم عن تضييع الاوقات بالاشتغال بما لا يعنون لانها دقيقة غامضة لا يفهمها الا غبياء والعاوون فان قلت فعلى هذا يعود البخل على الشارح حيث جعلها دقيقة غامضة لا ينالها الا طائفتان قلت ليس الغموض في ابحاثها عارضا لها من جهة اغلاق عباراتها وتعقيدها كما يوهما عنوان العجالة حتى يتوجه ذلك بل الغموض في ذاتها بحيث لا يتضح لهم بتوضيح العبارات واطنابها وفيه انه على تقدير تسليم في كل غبي غير مسلم بمعنى في كل غوي بمعنى شامل للزكي كما عرفت ومجرد الادعاء غير كاف في دفع لزوم البخل فالوجه ان يحمل الغوي على المعنى الاول او يلاحظ عطف الغوي قبل الربط ليكون الكلام ايجابا للبخل عن الجامع بين الوصفين الغباوة والغواية كما يؤيده ما في بعض النسخ من ترك العاطف وهو الملايم لنسخة توصيف الذكي بالزكي لا ايجابا للبخل عن كل غبي مرة عن كل غوي اخرى كما يقتضيه ملاحظة العطف بعد الربط فلا يتوجه ذلك على الشيء من النسختين كما لا يخفى على اولي النهى (وان ردها القاصرون فسيقبلها الماهرون) الواو في هذه الشرطية اما للاعتراض في اخر الكلام او للعطف على جملة العجالة اي هذه عجالة نافعة و يقبلها الماهرون وان ردها القاصرون او للعطف على الامر بالاستفادة بناء على انها علة النهي مقدرا قيمت مقامه ولا يأبى عنها بسبب رد القاصرون اذ سيقبلها الماهرون وان ردها القاصرون واللام موطئة للقسم المؤكد للحكم لكونه مظنة وذلك الحكم اما في الجزاء على مذهب اهل العربية واما فيما بين الشرط والجزاء وهو اتصال الجزاء بالشرط عند اهل المعقول كما ذكره لص في شرح

التلخيص والحق ما اشار اليه الشريف هناك من كلا المذهبين لاهل العربية وجعل القسم ههنا موكدا للزوم التالى للمقدم كما هو مذهب الثانى ابلغ ههنا ولك ان تقول بل الظ ههنا هو المذهب الاول لان كلمة ان ههنا ليست بمستعملة لتعليق القبول بالرد بل مستعملة فى ان الجزاء لازم الوقوع فى نفسه فى كل حال وزمان وان ردها القاصرون فعلى هذا المناسب ان يحمل صيغة المضارع فى الجزاء اما يعم الحال والاستقبال ويحمل السين على التحقيق كما ذكره صاحب الكشاف (فى قوله تعالى سنكتب ما قالوا) وفى اختيار الماضى مع ان فى جانب الشرط والمضارع مع السين فى جانب الجزاء اشارة الى انقطاع الرد المشكور لوقوع واستمرار القبول المحقق لابتناء الرد على الوهم والقبول على الحق وكذا الكلام فى جميع ذلك فى الشرطية الثانية المفصولة عنها لكمال اتصالها بها لكونها بمنزلة توكيد لهما ثم لا يخفى ما فى هذه الخطبة من المحسنات البيانية حيث شبه العجالة بضيافة الطلبة مع توشيح لوازمها من الماء واللبن وزبده من المحسنات البديعة كالجناس بين القليل والعليل وبين الحق والاحق وبين الفعلين من التمحيص والمحيض وبين الاشتغال والاشتعال الى غير ذلك مما ترى وكالطباق فى الجمع بين الذكى والزكى والغبى والغوى والرد والقبول والذم والمدح وغيرها (هذا وعلى الله التكلان) التكلان بالضم اسم للتوكل وهو اظهار العجز كما فى المختار والقديم اخبر الظرف فى الحصر التوكل فيه والجملة سواء كانت اخبار الحصر التوكل او انشائه معطوفة على جملة العجالة عطف على القصة لاشتراك القضيتين فى غرض استجلاب النفع بالعجالة وقوله (هذا) هنا من باب الاقتضاب المحصل لنوع مناسبة بين الكلامين المتنافرين كما ذكره فى قوله (هذا وان للطاغين لشر مآب) انه خير من اعان جواب عن السؤال عن السبب الحاض لحصر التوكل ولذا احسن تصديره بان المؤكدة للحكم كما فى قوله تعالى (وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء) ولو كان للسؤال عن مطلق السبب لم يحسن لانه مجزوم ولاجل انه جواب سؤال اقتضت الجملة الاولى فصلت عنها لشبه الاتصال بينهما (لانعبد ولانستعين) الاياه لم يعطف على جملة انه خير من اعان ولا على خبر ان فيها لان عطفه على احدهما يقتضى كون هذه الجملة سببا خاصا لحصر التوكل ايضا مع انها غير صالحة كذلك بل سببه منحصر فى الاعتقاد الجازم لانه لا خير ممن عداه تعالى ولا على جملة التكلان لكمال الاتصال بينهما لانهما سبقت لتقرير حصر التوكل للتلازم بين الحصرين اعنى حصر التوكل وحصر العبادة والاستعانة فتكون هذه الجملة بمنزلة توكيدها وهو الموافق لعطف قوله ولا حول ولا قوة الا بالله عليها اى لا حول عن المعصية ولا قوة على العبادة الا بعون الله تعالى قوله (الحمد هو الوصف بالجميل) حذف قيد اللسان اما لتعميم الحمد اللغوى عن الوصف بغير اللسان كما توصيف الله تعالى ذاته العالى او عباده بكلامه النفسى التقديم وتؤيده ما ذكر بعضهم من ان الحمد هو الثناء والنداء على الجميل الاختيارى اذ الثناء هو

الاتيان بالكلام الجميل لفظيا كان اونفسيا كما يدل عليه قوله عليه السلام لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك اما احتمال التجوز لقصد المشاكلة فمجرد احتمال غير مستند الى دليل الا يرى ان الشعراء اذا كتبوا ما يدل على توصيف السلطان على سبيل التعظيم من غير تكلم كانوا حامدين له فى عرف اهل اللغة مع انهم لم يصفوه الا بكلامهم النفسى واما الان المتبادر من الوصف هو الوصف باللسان واطلاق الحمد على غيره مجازى كما قيل ومن ههنا يعلم انه اذا حمل لام الحمد على العهد بارادة الفرد الاكمل يراد حمد الله على الاول وحمد الرسول على الثانى اذ لا فرد اكمل منه ح نعم اذا حمل الحمد على ما يطلق عليه الحمد حقيقة اومجازا فيراد به حمد الله تع على الثانى ايضا والمراد من الوصف نفس التوصيف الذى هو من مقولة الفعل و يتفرع عليه لوازم من الوصفية ولمواصوفية وغيرهما وكذا الكلام فى الحمد فلا حاجة الى ارتكاب عموم المجاز او عموم المشترك فى كل من جانبى الحمد والوصف وكذا الكلام فى امثاله ونظيره انه اذا كتب غلام زيد يعرض للغلام صفة حقيقية هى الكتابة و يتفرع عليها صفات اعتبارية عقلية بعضها قائم بالغلام كالكاتبية و بعضها بزيد ككونه كاتبا للغلام وباخيه ككونه بحيث كتب غلام اخيه وهكذا الى ما لا يحصى والمراد من الجميل ما له حسن وجمال فى شرع من الشرايع او فى عرف الناس بحيث لو اسمعه المتكلم الى ممدوحه لاستوجب الانعطاف عليه والميل اليه وهو يختلف باختلاف الاعصار والاقوام وليس المراد ما له حسن شرعا فقط والا يخرج صفاء اللؤلؤ وحسن جمال الممدوح للقطع بان حسنهما ذوقى لا شرعى ولا عقلا فقط والا يخرج التصدق بجميع المال لانه غير مستحسن عقلا ثم انهم كثيرا ما اوردوا المحدود والحد معرفا بلام الجنس اى الماهية المطلقة بمعنى لا بشرط شئ لقصد حصر كل منهما فى الآخر اشارة الى مساواتهما وضمير الفصل بينهما لدفع توهم كون الوصف نعتا للحمد اوتوكيد حصر المسند فى المسند اليه الدال على مانعية التعريف وانما اكدوه لان المانعية اهم من الجامعية اذ المقصود الاصلى من التعريف تميز المعرف عن الاغيار فاضبط

قوله (لباء اما صلة للوصف) اه ليس الصلة ههنا وفى امثاله بمعنى الزائد المستغنى عنه فى اصل المعنى بل بمعنى حرف الجر الذى لا يراد به خصوصية زائدة على معنى وصل متعلقه بمدخوله فان جميع حروف الجر مشترك فى الدلالة على معنى الايصال المذكور فان لم تدل على خصوصية زائدة عليه مثل السببية والاستعانة فى الباء مثلا فصلة والا فتسمى بتلك الخصوصية ولم يحملها على باء الاستعانة مع انها انظ مما به الوصف لانها مخصوصة بالدخول على الالة كالقلم فى الكتابة ولعله لم يرتض بآلية اسما لله تعالى الواقعة فى المحامد ولذا لم يجوز بعض المحققين الاستعانة فى باء البسملة فلا يرد انه لا تقابل بين الصلة والسببية على انه من تقابل العام والخاص بان يراد به غير الخاص قوله (على ان يكون الجميل اه) يعنى كون الباء صلة مبنى على ان يكون الجميل فى التعريف عبارة عما به الوصف الذى يتحقق فى الخارج فى ضمن المحمود به وليس مراده ان معنى الجميل هو المحمود به ليلزم الدور وكذا الكلام فيما بعد و يتجه عليه ان المحمود به هو الكلام الدال على الجميل

لان الآلة ليست مقصودة بالذات بل هو وسيلة الى غيرها ففيه نوع تحقير وما قاله المجوزون من ان فيها شرافة من جهة كونها موقوفا عليها لا يدفع المحذور اذ غايته ان فيها شرافة من وجه وتحقيرا من وجه آخر فتدبر منه

مداره توجه منع قوى بان قولهم على جهة التعظيم يخصص الوصف بما هو وصف بالجميل فعلى تقدير حملها على السببية لاحاجة لى تقدير الصلة بل مايدل عليه الوصف التزاما كاف ولذا حمل المص والشارح على السببية وفيه ان الدلالة الالتزامية مهجورة فى التعريفات

لانفسه قوله (واما سببية) اورد عليه بان كلام الشارح لايحتمل ماعدا السببية فالتردد فيه قبيح وليس بشئ لان هذا التردد بالنظر الى نفس التعريف مع قطع النظر عن كلام الشارح ولا يخفى ان الظ بالنسبة الى نفس التعريف هو الصلة لان احتياج الوصف الى الصلة المتممة لمعناه اشد من احتياجه الى السبب فبعد حملها على السببية يحتاج الى تقدير الصلة بخلاف حملها على الصلة حيث لايحتاج الى تقدير السبب على ان الشارح جوز فى حاشيته القديمة على حاشية المطالع الفرق بين الحمد والمدح بتخصيص المحمود به بالاختيارى دون الممدوح به فلا اشكال قوله (على ان يكون الخ) لان المتبادر من السبب فى هذا المقام هو السبب الباعث وهو المحمود عليه ويجب حمل قيود التعريفات على متبادرها مالم يمنع مانع واما الباء الداخلة على المحمود به فليست للسببية بهذا المعنى وان كان علة مادية للحمد بل لو حملت على غير الصلة تحمل على الاستعانة فان قلت المحمود عليه هو العلة الباعثة فيكون خارجا عن حقيقة الحمد فلا يؤخذ فى حده قلت حدية هذا التعريف ممنوعة ولو سلم فالداخل فيه هو التقييد به واما القيد فخارج قوله (اما ان يكون الجهة بمعنى) الطرز والطريقة الخ يعنى ان لجنس التعظيم اسلوبا مخصوصا به هو طريقته فاضافة الجهة لامية واطلاق الطريقة على ذلك الاسلوب بطريق الحقيقة لا بطريق المجاز اذ قد اطلقها اهل اللغة على الحالة العقلية قال فى الصحاح وطريقة الرجل مذهبه يقال مازال فلان على طريقة واحدة اى على حالة واحدة ويمكن حمل الجهة على معنى الجانب على ان يكون الاضافة بيانية من قبيل يوم الاحد اى الجهة التى هى التعظيم لامية من قبيل غلام زيد اذ لايلزم من وقوع الوصف على جانبه وقوعه عليه الا ان يكون كناية عنه ولا يخفى ان المتبادر هو الاول ولذا اقتصر عليه قوله (وكلمة على نهجية) اى داخلة على نهج الوصف وطريقته لا بنائية داخلة على المبنى عليه اذ الشئ لايبتنى على طريقته بل يقع عليه وانما يبتنى على علته كابتناء الوصف على التعظيم الذى هو العلة لغائبة فان المحمود عليه علة باعثة لقصد التعظيم وقصد التعظيم علة باعثة للوصف وقوله كلمة على نهجية اما من قبيل عطف مفردين على مفردين هما اسم يكون وخبره وهو الظاهر واما جملة حالية عن الجهة ويتجه عليه ان الجهة اذا كانت بمعنى الطريق لاتكون على الا نهجية فتكون حالا مؤكدة لامنتقلة وقد تقرر فى النحو عدم جواز تصدير المؤكدة بالواو والجواب ليس الجملة الحالية مجرد كونها نهجية لتكون مؤكدة بل كونها نهجية متعلقة بالاشتمال وحده او بالورود وحده وعلى كل تقدير تكون منتقلة لجواز الاحتمال الآخر منهما ولو سلم ان الجملة الحالية كونها نهجية متعلقة باحدهما فتكون منتقلة ايضا لجواز ان تكون نهجية متعلقة بالوقوع لا باحدهما قوله (على اعتبار التضمين) لايخفى ان فى التضمين طريقين احدهما جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا وثانيهما بالعكس ولايصح الثانى ههنا اذ ليس الحمد عبارة على الاشتمال او الورود ولا

يصح الاول ايضا اذلم يسمع وقوع الحال عن الخبر وكذا الكلام على تقدير التقدير الذى هو اشارة الى كون كلمة على ظرفالغوا للمقدر بقرينة اوظرفا مستقرا على رأى من جوز فيه تقدير الفعل الخاص فالوجه ان يحمل على مصدر الوصف اى وصفا واقعاعلى طريقة التعظيم الاان يدرج ذلك فى التقدير و يمكن دفعه على الطريق الاول بوجوه الاول انه حال عن الكلام المأخوذ فى مفهوم الوصف فانه عبارة عن ايراد الكلام الدال على الاتصاف وذلك الكلام المفعول به من حيث المعنى ولا يخفى مافيه الثانى ان جعل المضمن ثابتا والاصل حالا اكثرى لاكلى فى باب التضمين فليكن نعتا للوصف اى الوصف المشتمل اوالوارد على طريقة التعظيم ومثله شايع فى توجيه كلام البلغاء ومايورد على مثله من لزوم حذف الموصول مع بعض الصلة وهو غير جائز فى السعة فمدفوع بالبناء على مذهب المازنى من ان اللام الداخلة على مطلق الصفات حرف التعريف لااسم موصول اوعلى مذهب الجمهور من ان اللام الداخلة على الاسم الفاعل والمفعول انما تكون موصولة اذا اريد بمدخولها معنى الثبوت الحادث واما اذا اريد به مطلق الثبوت فهو حرف تعريف عندهم ايضا فليحمل ههنا على الثانى كما ذكره المص فى المختصر عند قوله جمع الامير الصاغة الثالث ان المحذور انما يتوجه على تقدير التقدير و يحتاج الى احد هذين الجوابين لاعلى تقدير التضمين فان كلمة على ح تتعلق بالوصف تعلقا لفظيا باعتبار تضمنه معنى الاشتمال اوالورود واما جعل المضمن اوالاصل حالا فانما هو لتصوير المعنى لالتصحيح التعلق اللفظى وتقدير فى نظم الكلام وان ذهب اليه المص فى حاشية الكشاف ولذا جعله مقابلا للتقدير ردا لما ذهب اليه المص وقدم التضمين لاستغنائه عن تكلف التقدير المحوج الى احد الجوابين وتحقيق ذلك انهم ذكروا ان حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل اوشبهه معناه الحقيقى مع معنى فعل آخر اوشبهه يناسبه ويدل عليه بشئ من القرائن كاستعمال ذلك الفعل بغير صلته المبينة فى كتب اللغة كما ههنا وكتعدية اللازم وجعل المتعدى بنفسه متعديا بواسطة حرف الجر الى غير ذلك واوردوا على هذا التعريف بانه يستلزم ارادة معنيين من لفظ واحد فى اطلاق واحد وهو غير جائز عند الجمهور وان جوزه بعض الشافعية واجاب عنه المص بان معنى فعل آخر مقصود من لفظ آخر مقدر هناك بمعونة القرينة لامن اللفظ المذكور ليتوجه ذلك واورد عليه الشريف المحقق بانه يستلزم كون التضمين نوعا من التقدير والاضمار وليس كذلك بل هو مقابل له فالصحيح فى الجواب ان كلا المعنيين مقصود ان من اللفظ المذكور لكن معناه الاصلى مقصود بالذات والمعنى الآخر مقصود بالتبع ولاامتناع فى ذلك كما فى الكناية حيث اريد بها المعنى الكنائى بالذات والمعنى الموضوع له بالتبع للتوسل اليه وانما الامتناع فى ارادة معنيين بالذات وبالاصالة واعترض عليه ابن الكمال بان كلا المعنيين مقصود ان بالذات فى باب التضمين حيث لم يؤخذ احدهما للتوسل الى

الآخر كما فى الكناية فقياسه على الكناية قياس مع الفارق ثم ذكر ماهو الصواب فى الجواب وحاصله ان كون المعنى الآخر مقصودا من اللفظ المذكور بالتبع لاينافى كونه مقصودا بالذات فى مقام الافادة اذبين قولنا مقصود من اللفظ وبين قولنا مقصود الافادة فى هذا المقام فرق ظاهر واقول نظيره الحكم المستفاد من اشارة نص القرأن مع الحكم المستفاد من عبارته فان كلا الحكمين مقصود لافادة والاعلام للعبارة بالذات مع ان المستفاد من الاشارة مق بتلك العبارة بالتبع لابالذات ويمكن حمل جواب الشريف عليه ايضا فقد بان مما ذكرنا ان مراده بقوله متعلقة بالاشتمال آه هو التعلق المعنوى لا اللفظى المتبادر فى مثل هذا المقام (قوله لكن ينجه عليه اه) اى على هذا الشق الاول الذى هو حمل الجهة على معنى الطريقة على التقديرين فراده يتجه عليه لزوم صدق التعريف على السخرية سواء حمل الباء على الصلة اوعلى السببية اما على الاول فظاهر لان السخرية والاستهزاء تحقير فى صورة التعظيم فيكون وصفا بالجميل على طريق التعظيم واما على الثانى فلانها قد تكون بسبب فعل جميل لما نقل عنه اى عن المحشى من ان الجهلة كثيرا مايجعلون العلم سببا للاستهزاء كما اذا قالوا نصف زيد بالعدل والاحسان على علمه وكان هناك قرينة قصد التحقير وكما قالوا لاستهزاء من تصدق بجميع ماله نصفه بكل جميل على اعراضه عن الدنيا فكل منهما وصف بالجميل بسبب جميل اختيارى على صورة التعظيم مع ان السخرية ليست بحمد لايقال هذا الاتجاه غير متوجه من اول الامر ليحتاج الى الجواب لانه انما يتوجه اذا حمل التعريف على مجرد التعظيم الظاهرى واما اذا حمل على التعظيم ظاهرا وباطنا كما هو المتبادر وكما نص عليه الشريف المحقق فى حاشية المطالع وغيره من المحققين فلا لانا نقول هذا الاتجاه مبنى على ان اشتمال الشئ اوروده على طريق شئ آخر لايستلزم اشتماله اوروده على نفس ذلك لشئ فان البلد المشتمل على طريق مكة المكرمة غير مشتمل عليها وكذا الشخص الوارد على طريقها لايجب ان يرد عليها وهو ظاهر فهو متوجه على كل تقدير ولذا من حمل التعظيم على الظاهرى والباطنى معا اوعلى الظ فقط قال وان لم يكن على قصد التعظيم فانه صريح فى ان طريقة التعظيم ظاهرا وباطنا اعم منه بحسب التحقق نعم يتجه عليه انه انما يتوجه لولم يكن اضافة الجهة مفيدة لاختصاصها بالتعظيم وليس كذلك فانها اضافة لامية بحسب الظ كما هو مبنى اتجاهه وتلك الاضافة مفيدة لاختصاص المضاف بالمضاف اليه وكما ان نفس التعظيم ظاهرا وباطنا لايجامع الاستهزاء كذلك طريقته المختصة به لاتجامعه والا لكانت مشتركة بينه وبين غيره لامختصة به وهو خلاف مدلول الاضافة المذكورة وتحقيق ذلك ان الوصف بالجميل كقولك نصف زيد بالزهد والتقوى فان كان مقارنا بقرائن قصد التعظيم يكون حمدا وان كان مقارنا بقرائن قصد التحقير يكون استهزاء

فاسلوب هذا الكلام مع قطع النظر عن القرائن مشترك بين التعظيم والتحقير ومع القرائن يختص باحدهما وما اورده المحشي انما يتوجه على التعريف لو اريد بالتعريف معنى يعم هذا الاسلوب المشترك وليس كذلك اذ الاضافة خصصها بمعنى لا يوجد في ذلك الاسلوب المشترك الصالح لكل من التعظيم والتحقير كما في اسلوب اخبار الدالة على الاتصاف بالجميل الغير المقارنة بقرائن قصد شئ منهما ولا في الاسلوب المختص بالتحقير كما في اسلوب الاستهزاء المذكور المقارن بقرائن قصد التحقير وانما يوجد في الاسلوب المختص بالتعظيم وهو مثل اسلوب ذلك الكلام مع قرائن قصد التعظيم فلا يصدق التعريف على السخرية سواء حمل الباء على الصلة او على السببية لا يقال هذا الايراد منه مبني على ما حققه في حاشية الاداب من ان معنى اللام هو الاختصاص بمعنى الارتباط والتعلق لا بمعنى الحصر وما ذكرتم انما يتم على الثاني لانا نقول تحقيقه مردود باجماع ائمة التفسير على معنى الاختصاص الحصري ولو سلم فلا شك في تبادره ههنا ولو كان حصرا اضافيا بمعنى ان تلك الطريقة لا توجد في شئ من صور التحقير وكيف لا وقد سبق هذا القيد لاخراج السخرية وذلك على تقدير معنى الطريقة المتبادر وهو موقوف على ملاحظة المعنى الحصري في الاضافة هذا قوله (اللهم الا ان يراد بالجميل) الخ اى لا يندفع هذا الاتجاه الا باحد الجوابين فلا يرد انه يوجب انحصار الجواب في الاول فينافي امكان الجواب الثاني وقس عليه امثاله لكنه يدل على انه لا يندفع على تقدير الصلة بالجواب الاول المبني على كون اضافة الجهة لامية كالاتجاه ولعله لاجل ان بعض افراد الاستهزاء وصف بالجميل من حيث هو جميل كما اذا قيل لاستهزاء من ينعم على الفقراء ويزني هو منعم على الفقراء على اتقائه من الله تعالى بمعنى انه متصف بشئ جميل هو الانعام لكنه لا يتقي الله تعالى وانما يندفع به على تقدير السببية لما نقل عنه ان الجميل من حيث هو جميل لا يكون سببا باعثا للاستهزاء وانما يكون باعثا له من حيث انه شئ لا يعتد به عند الوصف وان كان جميلا في الواقع واذا قيد الجميل المحمود عليه بقيد الحيثية على ان يكون تلك الحيثية تعليلا للسببية او للوصف بسببه افاد ان الوصف انما وصفه بسبب ذلك الجميل لكونه جميلا في نفسه فيخرج صور الاستهزاء بما نقل وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان هذا الجواب اما مبني على حمل الجميل على ما هو جميل في الواقع كما هو المتبادر فيخرج عن التعريف المحامد بسبب جميل في زعم الواصف واما مبني على ما هو جميل عند الواصف وان لم يكن جميلا في الواقع فلا حاجة الى قيد الحيثية الا ان يختار الاول ويمنع خروج تلك المحامد بناء على ان المراد من الجميل وان كان جميلا في الواقع الا ان التعليل بالحيثية المذكورة يخصص ذلك الواقع بما هو واقع في اعتقاد الواصف وان لم يكن واقعا بحسب نفس الامر لان علة الوصف هو كونه جميلا في اعتقاده او يختار الثاني ويمنع الاستغناء عن قيد الحيثية بناء على ان الشخص قد يعد ما هو جميل

عنده غير جميل لغرض الاستهزاء واما ثانيا فلان اخراج الاستهزاء باعتبار الحيثية فى الجميل يوجب استدراك قولهم على جهة التعظيم المسوق لاخراجه واما ثالثا فكما ان الاستهزاء قد يكون بالجميل الموصوف به من حيث هو جميل كذلك قد يكون بسبب الجميل من حيث هو جميل كما اذا قال الجاهل الحاسد لاستهزاء العالم الفقير بسبب علمه الجميل عنده هو يعطى وينعم على كل فقير فالاتجاه لاينـدفع به على تقدير السببية ايضا لايقال ذلك الاستهزاء بسبب الحسد القبيح لابسبب العلم الجميل لانا نقول اعم المراد بكل مما به الوصف ومابه سبب الوصف ماهو من اوصاف الموصوف لاماهو من اوصاف الواصف اذ المعنى هو الوصف باتصافه بالجميل بسبب اتصاف بالجميل والالم يصح تخصيص الجميل السبب بالمحمود عليه اذ التعظيم القائم بالواصف اقرب سببا من المحمود عليه ومن البين ان ليس هناك من اوصاف ذلك العلم مايكون باعثا لهزل ماعدا علم الجميل عند الواصف والالم يكن محسودا على ان الفرق بين الجميلين فاما ان فى هذا الباب من غير فارق فلا يندفع الاتجاه به على تقدير الصلة ايضا ولا يندفع به على تقدير السببية ايضا كما لايخفى واما رابعا فلان ما اشار اليه بالاستثناء المفرغ من عدم امكان الاندفاع على تقدير الصلة يختل بما قدمنا من اندفاعه على التقديرين بالمعنى المتبادر من الاضافة والجهة قوله (او براد من طريقة التعظيم) اه اى الطريقة العقلية التى هى التعظيم فالاضـافة بيانية من قبيل شجر الاراك وكون التعظيم واسلوب الكلام طريقة باعتبار انه تسلك فيه الوصفون وهذا الجواب صحيح على تقدير ان يحمل التعريف على ارادة التعظيم ظاهرا وباطنـا كما هو الظ اوعـلى ارادة الباطنى مطلقا سواء كان مقارنا للظاهرى ام لا اذ ليس شئ من افراد الاستهزاء مشتملا اوواردا على التعظيم الباطنى ولكن فى صحته على تقرير ان يحمل على ارادة مطلق الظاهرى سواء كان مقارنا للباطنى اولا اوعلى ارادة مطلـق التعظيم ظاهرا كان او باطنيا اوجامعا بينهما اشكال اذ قد ينفرد المستهزئ عن السامع فليس هناك اظهار حقارة المستهزئ به لاعليه والالم يكن استهزاء ولاعلى سامع اخر لعدمه فمثل هذا الاستهزاء لم يشتمل ولم يرد الاعلى اظهار التعظيم فلا يخرج عن التعريف بهذا الجواب قوله واما ان يكون بمعنى العـلة الخ لان الجهة من الوجه المستعمل تارة بمعنى العلة كعدة من الوعد وتلك العلة على تقدير الاضـافة البيانية هى التعظيم القائم بالحامد وعلى تقدير الاضافة اللامية هى المحمود عليه القائم بالمحمود لكن حمل الجهة على معنى الطريق اظهر ولذا قدمه قوله وكلـمة على بنائية اه الظ من كلامه انها متعلقه بالبناء على اعتبار التضمين اوالتقدير ايضا وفيه بحث اما اولا فلان الظ من كلمة على حينئذ ان تتعلق بنفس الوصـف على ان يكون بمعنى لام التعليل كما فى قوله تعالى (ولتكبروا الله على ماهديكم) واما ثانيا فلانه يجوز تعلقها ح بالاشتمال اوالورود ايضا وبه يخرج الاستهزاء وايضا لانه لايشتمل ولايرد على نفس التعظيم ولاعلى علته الموجبة

المتبادرة الان يقال معنى الابتناء انسب بمعنى العلة لان ابتناء الشئ على علته اظهر واشهر كما ههنا اما على تقدير الاضافة البيانية فظ واما على تقدير اللامية فلان المحمود عليه علة للتعظيم اولا بواسطة علة الوصف كما لا تخفى مع ان تعلقها بالاشتمال على تقدير الاضافة اللامية يوجب عدم صدق التعريف على المحامد التى لم تشتمل على المحمود عليه ولم تدل عليه بخلاف ما اذا تعلقت بالبناء اذ الابتناء عليه قد يكون بدون دلالته عليه كالورود عليه كما اذا وصفنا زيدا بحسن الجمال وعرافة النسب لاجل منع مكروه عنا وكان ذلك الوصف بحيث لا يشعر بالمحمود عليه الذى هو منع المكروه بوجه من الوجوه فانه حمد على فعل جميل وليس بمشتمل على ذلك الفعل الجميل لكنه مبنى وارد عليه فى الواقع لكن تعلقها بالورود يناسب حمل الجهة على معنى الطريق كما ان تعلقها بالابتناء يناسب حملها على معنى العلة ولذا خص الاشتمال والورود بما سبق وخص البناء بما ههنا قوله و الاضافة بيانية اى سواء كان الجميل عبارة عن المحمود به اوعن المحمود عليه كما يقتضيه سوق الكلام وعلى التقديرين يخرج الاستهزاء به اذ المعنى وصفا مبنيا على علته التى هى التعظيم والاستهزاء مبنى على علة التحقير ثم ان التعظيم ان حمل على التعظيم الظاهرى فهو علة للوصف باعتبار وجوده الذهنى فقط فانه علة غائية بحيث لا يقصد بالوصف الا تحصيله فى الخارج وهو لا ينافى ان يكون معلولا للوصف باعتبار وجوده الخارجى فلا يرد ان امر العلية بالعكس وان حمل على التعظيم ظاهرا و باطنا فهو علة للوصف باعتبار وجوده الذهنى والخارجى جميعا فان التعظيم الباطنى اعنى اعتقاد عظمة الموصوف علة للوصف بحسب الخارج كما فى قولهم فعدت عن الحرب جبنا وذلك التعظيم ح هو الجامع بين التعظيمين اعنى الظاهرى والباطنى فيكون باعتبار جزئه الظاهرى علة باعتبار جزئه الذهنى و باعتبار جزئه الباطنى علة باعتبار الخارجى لا يقال بل التعظيم الظاهرى عين الوصف لا علة لانا نقول اظهار العظمة قد يحصل بافعال الجوارح كتقبيل اليد والقيام بين يديه كما يحصل بالوصف فله طرق واسباب ومابه الوصف من جملتها ولا يكون طريق الشئ وسببه عين الشئ المسبب فان قلت فعلى هذا كان اعم من الوصف بحسب التحقق فلا يكون علة له اذ العلة يجب ان يكون مساويا للمعلول او اخص منه مطلقا قلت ليس العلة ههنا مطلق التعظيم الظاهرى بوجه ما ليتوجه ذلك بل التعظيم بطريق مخصوص هو الوصف بكلام مخصوص وهو ليس اعم منه بل مساويه على ان الانحصار فى المساوى والاخص انما يتم فى العلة الموجبة المستلزمة بناء على ان المساوات والخصوص من لوازم الاستلزام ولا يتم ذلك فى العلل الناقصة الغير المستلزمة كالعلة المادية المحققة قبل المعلول وكالعلة الغائية فان عليتها باعتبار تصورها وذلك التصور كثير اما يكون سابقا على وجود المعلول بزمان كثير و بالجملة ذلك الانحصار غير مسلم

وجه الامر بالتأمل ان مجرد ملاحظة التأديب لايكون علة مالم ينضم اليها ترجيح الضرب فالحق هو الجواب الاول منه

فى الاغراض التى هى العلل الغائية الا يرى ان الغرض تأديب الغلام باى وجة كان مع ذلك يكون ملاحظته علة للضرب لحصوله بهذا الطريق لحصوله بغيره فليتأمل ثم انه لما كان المحمود عليه علة للتعظيم والتعظيم علة للوصف المخصوص كان كل منهما علة ناقصة للوصف ولا بأس فى توارد العلل الناقصة على معلول واحد شخصى ولذا يجتمع فيه العلل الاربعة فلم يتجه عليه ان يقال على تقدير السببية ح يلزم توارد العلتين على الوصف الواحد الشخصى نعم لو كان المحمود عليه علة غائية بمعنى الباعث المستقل كالتعظيم للزم التوارد المستحيل الذى هو توارد العلتين التامتين بناء على ان كلا من الغرضين المستقلين مع باقى العلل والشروط المعتبرة معه علة تامة مستقلة كما ذكره فى حاشية الاداب لكن المحمود عليه ليس علة غائية للوصف بل عليته له ابعد من علية التعظيم لكونه علة لعلته ولذا عبر عنه بالسبب وعن التعظيم بالعلة واعلم ان المتبادر من الاضافة على تقدير حمل الجهة على معنى الطريقة هو الاضافة اللامية وعلى تقدير حملها على معنى العلة هو البيانية ولذا قدم البيانية ههنا على اللامية وعكس الامر فيما سبق بقى ههنا كلام هو انه ان اراد البيانية المصطلحة عند النحاة فانما تصح ههنا اذا حمل التعظيم على معنى يعم الظاهرى والباطنى او خص بالباطنى لتحقق تعظيم ليس بعلة اذ التعظيم الباطنى قد لايكون علة الوصف واما اذا خص بالتعظيم الظاهرى او بما هو تعظيم ظاهرا و باطنا فلا اذ كل تعظيم ظاهرى علة غائية لقول اوفعل فيكون اخص مطلقا من العلة وان اريد البيانية للغوية المحققة فى كل موضع يكون المضاف اليه مبنيا للمضاف ولو كان اعم مطلقا كيوم الاحد كما سيذكره فى اضافة عقائد الاسلام فلا يصح مقابلتها للاضافة اللامية لانها لامية ايضا كما تقرر فى النحو وسيذكره ايضا الا ان يختار الاول بان التعظيم الظاهرى قد يحصل فى ضمن الكلام المسوق لغرض اخر فح يكون فائدة مترتبة على السوق لاعلة له لامن حيث وجوده الذهنى لانه ليس بغرض هناك ولا من حيث وجوده الخارجى لانه متأخر عنه بحسب الخارج والعلة يجب ان تكون متقدمة على المعلول اونختار الثانى بحمل اللامية فيما بعد على ماعدا البيانية اللغوية بقرينة المقابلة قوله اولامية الخ على ان يكون الجميل عبارة عن المحمود به يعنى على تقدير الاضافة اللامية لا يجوز حمل الباء على السببية على ان يراد بالجميل المحمود عليه لان علة التعظيم ان حملت على علة حصوله فى الخارج فهى الوصف فيلزم ابتناء الشئ على نفسه وهو بط وان حملت على علة قصد تحصيله فيه فهى اتصاف المحمود بالمحمود عليه فان كان عين المذكور بالجميل السبب يلزم استدراك احد القيدين وان كان غيره يلزم اشتراك الحمد بتعدد المحمود عليه فلا يصدق على كثير من المحامد والكل فاسد اللهم الا ان يختار الثانى

ويجعل التكرار للتنبيه على ان سببية للوصف بواسطة عليته القصد التعظيم فيكون اطنابا لفائدة كما فى عطف التبجيل وانت خبير بما فى هذا العطف من اختلال لانه توجب تسلط قوله على التقديرين على هذا المعطوف لما تقرر فى النحو من ان قيود السابقة على المعطوف عليه تجب تسلطها على المعطوف وليس التقديران المذكوران عبارتين عن مجرد كون الباء صلة وسببية مطلقا بل عن ذلك مقيدا بكون الجميل عبارة عن المحمود به فى الاول وعن المحمود عليه فى الثانى فهذا العطف على التقدير الثانى يوجب ان يكون الجميل عبارة عن المحمود عليه وعن المحمود به معا وهو موجب للتناقض بل لو سلمنا كونهما عبارتين عن مجرد ذلك فهذا العطف يوجب ان يكون الجميل عبارة عن المحمود به على تقدير السببية وهو فاسد اذ المحمود به هو مابه الوصف لاسببه وهو ظ اللهم الا ان يعم السبب من المسبب الباعث وغيره ومابه الوصف سبب فى الجملة لكونه علة مادية فيندفع الثانى والجواب عنهما ان هذا العطف ملحوظ قبل ربط البيانية بتسلط التقدير ان على احد الاضافتين لا على كل منهما فلا محذور لان كون الجهة بمعنى العلة مع الاضافة البيانية صحيح على كلا هذين التقديرين فتأمل قوله فيشتمل التعريف الخ اى اذا كانت الاضافة لامية ح على ان يكون الجميل عبارة عن المحمود به فيشتمل التعريف على ذكر المحمود به والمحمود عليه جميعا فان علة التعظيم هى المحمود عليه ومابه الوصف هو المحمود به وبه يزداد حسن التعريف لان فى مقام الحمد اربعة اشياء كلما ازداد اشتمال التعريف عليها ازداد حسنه وهى الحامد والمحمود والمحمود به والمحمود عليه بخلاف ما اذا كانت الاضافة بيانية ح اوحمل الجهة على معنى الطريقة مع احدى الاضافتين فانه لايشتمل فى هذه الصور الا على المحمود به اوعلى المحمود عليه فقط و ماقيل الوصف عبارة عن الاتيان بما يشعر بالتعظيم وقوله بالجميل على تقدير الصلة محمول على التوكيد اوالتجريد فعلى تقدير السببية يشتمل عليهما ايضا سواء حمل الجهة على معنى الطريقة مع احدى الاضافتين او على معنى العلة مع الاضافة البيانية فوهم جلى لان الوصف هوالاتيان بما يشعر بالاتصاف سواء اشعر بالتعظيم اوبالتحقير ولذا قال الله تعالى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) ولادلالة للعام على الخاص باحدى الدلالات الثلث ولامعنى لاشتمال التعريف على شئ بدون الدلالة عليه كما انه لا معنى لحمل على التوكيد او التجريد بدون الدلالة عليه قبل ذكره اذ التوكيد اعادة المدلول الاول والتجريد للحذر عن التكرار فى الافادة اذلا دلالة ولاتوكيد ولاتجريد نعم هناك اضمحلال العام المفهوم فى ضمن الجميل الخاص لكن لايسمى بدون الدلالة عليه توكيدا ولاتجريدا وان ذهب المحشى الى مثله ولوسلم فهو اصطلاح آخر لايجرى ههنا ولعل مراد المحشى من بيان الاشتمال